مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ص108 – ص151، 2002

مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية1937 م

أكرم محمد محمود عدوان *

كلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة

غزة – فلسطين ص.ب : 108

SCHENE PARTITION OF PALESTINE IN BiLL'S BRITISH ROYAL COMMITTEE (1937)

ملخص يتناول البحث بالدراسة ، تقرير لجنة بيل الملكية وفلسطين ،هذا التقرير الذي وضع عام 1937م نتيجة ثورة عام 1936م في فلسطين وما تمخض عنها من أحداث ، وقد جاء التقرير فيما يقارب من 404 صفحة ، تناولت من خلاله اللجنة الملكية ، تاريخ فلسطين منذ أقدم العصور ،وصولاً بأحداث عام 1936م ، ثم قامت بمناقشة القضية الفلسطينية في كل المجالات ، وخلصت إلى وضع حلول لهذه القضية والتي تمثلت في طرح مشروع تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق رئيسية : دولة عربية ، ودولة يهودية ، ومنطقة القدس التي أخضعت إلى سلطة دولة الانتداب البريطاني ، ورفض العرب هذا المشروع ، أما اليهود فقبلوه بتحفظ، وتهدت بريطانيا بوضعه موضع التنفيذ من خلال تشكيلها لجنة فنية ، أطلق عليها اسم "لحنة وودهيد الفنية"

Abstract This study aims at studying the report of Bill Royal Committee that was drafted about Palestine in 1937 as a result to the palestinian revolution in 1936. That report consisted of 404 pages in which the Royal committee surveyed the history of Palestine since ancient times until times until 1936, and discused the issue of Palestine from different perspectives. This committee, at the end, arrived at several solutions to the Palestinian question one of which state and a third portion (Jerusalem) under the role of the British Mandate. Arabs rejected this solution totally while the Jews accepted it but with aloofness. Britain went

* أستاذ المشارك بقسم التاريخ .

forward in the procedures of applying the project by foming a technical committee for that purpose that was called Wood-Hide technical committee

مقدمة

انفجرت المقاومة الفلسطينية 1936م في أضخم و أقوى ثورة عرفتها فلسطين منذ الاحتلال البريطاني عام 1918م ، هذه الثورة التي عبرت عن نفسها بكل وضوح من خلال الإضراب العام الذي شل كل مجالات الحياة داخل فلسطين ، و استمرار أعمال المقاومة ضد الاحتلال البريطاني ، و يمكن القول أن ثورة عام 1936م ، شكلت إطاراً جديداً لأعمال المقاومة الفلسطينية ضد السياسة و الاحتلال البريطاني ، فقد عمت هذه الثورة كل أنحاء فلسطين و شارك فيها الشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية ، و أطره السياسية ، لهذا فشلت بريطانيا في وقف أعمال الثورة ، رغم استخدامها كل الأساليب السياسية منها و العسكرية ، و لجأت لأول مرة منذ احتلالها فلسطين إلى الاستعانة بالقادة و الأمراء العرب للضغط على الشعب الفلسطيني لوقف هذه الثورة ، بالإضافة إلى سياستها السابقة و المتمثلة في إرسال اللجان البريطانية التي كانت تهدف من ورائها إلى إخماد أي ثورة تنشأ داخل فلسطين ، لهذا شكلت لجنة بريطانية مهمتها الأولى للوصول إلى نتائج للقضاء على المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني ، وبالفعل أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل اللجنة الملكية ، أو " لجنة بيل " -Bill Royal– للنظر في أسباب تدهور الأوضاع داخل فلسطين و وضع التوصيات التي تراها مناسبة لوقف الثورة الفلسطينية و إيجاد حلول مناسبة للقضية الفلسطينية .

في الحقيقة إن اللجنة الملكية ، تعتبر من أهم اللجان التي قامت بدراسة القضية الفلسطينية دراسة متأنية و حقيقية ، و هي أول لجنة تقوم بوضع مشروع مفصل لحل تلك القضية و هو المشروع الذي اعتمدت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1947م ، عندما عرضت أمامها القضية الفلسطينية ، و يمكن القول أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اعتمدت من حيث المبدأ في مشروعها لتقسيم فلسطين و الذي حمل رقم 2/181/لعام

1947م ، على ما جاء في مشروع اللجنة الملكية و الذي نص على تقسيم فلســطين إلــى دولتين الأولى عربية و الثانية يهودية .

كما ترجع أهمية هذه اللجنة إلى كونها أول لجنة تعمل على إعطاء اليهود دولــة داخل فلسطين بالرغم من كون أولئك اليهود كانوا أقلية في تلك المرحلة ، و هــذا يؤكــد مدى تحيز اللجنة إلى الطرف اليهودي ، و أن مشروعها الذي قدمته اعتمد بشكل مباشــر على توجهات السياسة البريطانية خلال تلك المرحلة ، و هي السياسة التي عمــدت إلــى تنفيذ وعودها لليهود بمنحهم الوطن القومي الذي طالما حلموا به على أرض فلسطين .

أهمية البحث

تعود أهمية البحث إلى العديد من الأسباب

أولاً :- أنه يتناول دراسة تقرير من أهم التقارير التي ناقشت القضية الفلسطينية و وصلت إلى نتائج هامة جداً في طريق حل القضية في تلك المرحلة .

ثانياً :- يوضح البحث من خلال تقرير اللجنة الملكية أهم السياســات التــي اســتخدمتها بريطانيا، في سبيل تمكين اليهود من إقامة وطن قومي لهــم علــى أرض فلســطين ، و مصادرة الحقوق العربية على هذه الأرض .

ثالثاً :- حاول البحث ، الوصول إلى دراسة متأنية و مختصرة لهذا التقرير الذي يبلغ عدد صفحاته 404 صفحات ، و تقديمه للقارئ مختصراً مفيداً ، عن هذا التقرير و أهم القضايا التي تناولها بالبحث و التحقيق.

رابعاً :- أن ما يوضع في الوقت الحاضر من مشاريع لحل القضية الفلسطينية تشابه إلى حد بعيد مع مشروع اللجنة الملكية ، مع بعض الاختلافات النسبية ، خاصة في المجالين السياسي ، و الجغرافي .

منهج الدراسة

اعتمدت في البحث على منهجين رئيسين ، الأول ، المنهج التاريخي و قد حاولت من خلاله دراسة تقرير اللجنة دراسة تاريخية ، معتمداً على أصل التقرير باللغتين الإنجليزية و العربية ، و ذلك باعتبار التقرير وثيقة رسمية عمدت إلى دراسة تاريخ القضية الفلسطينية في كل مراحلها التاريخية .

الثاني : المنهج التحليلي ، و قد اعتمدت في تحليل أهم بنـود ذلـك التقريـر ، و دراسته دراسة متأنية محاولاً الوصول من خلال ذلك المنهج إلى أهم الحقائق التاريخية و السياسية التي اعتمدتها اللجنة في دراستها لوضع فلسطين خلال تلك المرحلـة ، و أهـم النتائج التي خلصت إليها .

حدود الدراسة

ركز البحث على دراسة تقرير اللجنة الملكية الذي صدر عـام 1937م ، و هـو التقرير الذي تناول بالدراسة ، تاريخ فلسطين منذ أقدم العصور ، وصولاً بعام 1936م ، و قيام الثورة التي سببت تشكيل تلك اللجنة الملكية .

و خلص البحث إلى خاتمة ، حاول الباحث من خلالها ، الوصـول إلـى واقـع التقرير ، و أهم ما خلص له من نتائج ، مع بيان أثر تلك النتائج علـى تطـور القضـية الفلسطينية سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً في السنوات اللاحقة .

تشكيل اللجنة الملكية

قامت بريطانيا وعلي لسان وزير مسـتعمراتها "إورمسـبي غـور"– Orsmsby Core بالإعلان عن تشكيل اللجنة الملكية البريطانية ، في 29/ يوليوم/1936، وفي 7/آب/936م أصدر الملك "جورج السادس" ما يسمى بالبراءة الملكية ، و ذلك بتعيين أعضاء اللجنـة ، وتحديد اختصاصاتها على النحو التالي :–

1- التثبت من الأسباب الرئيسة للاضطرابات ، التي نشبت في فلســطين ، أواســط شهر ابريل.
2- التحقيق في كيفية تنفيذ نصوص صك الانتداب على فلســطين ، بالنســبة إلــى التزامات الدولة المنتدبة نحو العرب و اليهود.
3- التثبت بعد تفسير نصوص صك الانتداب تفسيراً صحيحاً ، مما إذا كــان لــدى العرب أو لدى اليهود أي ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن في تنفيذ صك الانتداب .
4- القيام ، لدى اقتناع اللجنة باعتماد أية ظلامة علــى أســاس صــحيح ، بوضــع التواصي لإزالة تلك الظلامات و منع تكرارها .(1)

وصلت اللجنة فلسطين في 11/كانون أول/1936م – و بدأت في مباشرة تحقيقها، بزيارة العديد من المدن الفلسطينية مثل مدن ، يافا ، تل أبيب ، بيت لحم ، الخليل ، بئــر السبع، غزة ، طبريا ، حيفا ، عكا ، منطقة الحولة ، ثم عقدت جلساتها الرسمية في مدينة القدس ، و قد استمعت إلى 60 شاهداً في 30 جلسة علنية ، و إلى 53 شــاهداً فــي 40 جلسة سرية.(2)

تقدم للشهادة أمام اللجنة أعضاء عن اللجنة العربية العليا ، بعد أن قرروا العــدول عن مقاطعة اللجنة و كان من أهم الشخصيات التي تقدمت إلى الشــهادة ، عــوني عبــد الهادي ، و عزة دروزة ، و جمال الحسيني ، و عبد اللطيف صلاح ، و يعقوب فــراج ، الذين قاموا بتقديم مذكرة إلى اللجنة الملكية ، في 11/كانون ثاني/1937م ، أجملت قضية فلسطين و طالبت بالعديد من المطالب ، جاء على رأسها ، العدول عــن تجربــة اقامــة الوطن القومي اليهودي ، التي تريد بريطانيا تطبيقها على أرض فلسطين حســب وعــد بلفور ، إعادة النظر في نتائج هذه التجربة و الأضرار التي ألحقت بحقوق العــرب ، إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين فوراً و بشكل كلي ، منع انتقال الأراضي العربية إلى

أيدي اليهود ، أن تحل قضية فلسطين على نفس الأسس التي حلت عليها قضايا العـــراق ، و سوريا ، و لبنان و إنهاء الانتداب .(3)

أما اليهود فقد امتدحوا على لسان ممثلهم " حاييم وايزمن " اللجنة و أعضـــائها و توسموا فيها الخير ، و أن النتائج التي سينتهي إليها أعضاء اللجنة ستكون الطريق الوحيد لحل مشكلات اليهود في العالم ، و أضاف " أنه يشعر و هو يقف أمام اللجنة بالنيابة عن اليهود المشتتين في العالم ، بفداحة العبء الملقى على عاتقه أمام التاريخ و أمام مســتقبل اليهود ، و ذكر في هذا الصدد بأن اليهود يواجهون مشكلة أطلق عليها اســم المأســاة و المقصود بهذه المأساة ، عدم وجود وطن قومي خاص بهم ".(4)

بعد أن استمعت اللجنة إلى شهادات العرب و اليهود ، غادرت فلسطين و توجهت إلى عمان و اجتمعت بالأمير عبد الله ، ثم توجهت إلى بريطانيا في يوم 24/يناير/1937م وهناك عقدت العديد من الجلسات السرية استمعت خلالهـــا إلـــى العديـــد مـــن الشـــهود البريطانيين ممن تولوا مناصب عليا في فلسطين .(5)

بعض القضايا التي تناولها تقرير اللجنة الملكية

جاء التقرير في أربعمائة صفحة ، وبدأ بإعطاء موجز عن تاريخ فلسطين عبـــر العصور القديمة ، خاصة تاريخ العرب و اليهود في هذه المنطقة ، فقد تم تتبـــع وضـــع اليهود في فلسطين منذ الألف الثاني قبل الميلاد ، الى حوالي عام 135 قبـــل المـــيلاد ، عندما قام الرومان بتدمير مدينة القدس ، ثم الفتح الإسلامي لفلسطين عام 15هـــــ ، ثـــم نشوء المشكلة اليهودية ، و نمو الحركة الصهيونية ثم تحدث التقرير عن إعادة العـــرب لبناء القدس و قبة الصخرة ، الأثر الفني الرائع الوحيد الذي ظل قائماً فـــي فلســـطين ، و ذكر التقرير بأن القدس مدينة مقدسة للمسلمين لوجود الحرم الشريف فيها ، و بأنها تـــأتي بمنزلة مكة و المدينة المنورة كواحدة من ثلاثة مراكز إسلامية للعبادة ، ثم تطرق التقرير إلى وضع العرب داخل فلسطين في عهد سيطرة الصليبيين على منطقة المشرق الإسلامي

من المسلمين ، و حكم الدولة المملوكية لهذه المنطقة و تخليصها من يد الصليبيين ، ثم نجاح الأتراك العثمانيين عام 1516م بضم هذه المنطقة لدولتهم ، و ظلت فلسطين تحت حكمهم حتى الحرب العالمية الأولى 1918م ، حين قامت بريطانيا باحتلالها.(6)

ثم تطرقت اللجنة في تقريرها للحديث ، عن الوعود البريطانية للعرب إبان الحرب العالمية الأولى ، والأوضاع الداخلية في فلسطين منذ عام 1921 – 1930م اذ ذكرت في هذا الصدد أن البلاد شهدت تباعاً اضطرابات في السنوات 1920–1921م ، 1925م ، و 1929م ، و 1933م ، و 1936م .

و أرجعت اللجنة أسباب هذه الاضطرابات إلى أسباب داخلية وخارجية ، و ذكرت أن أهم الأسباب الداخلية هي ، مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال القومي ، ومعارضتهم اقامة الوطن القومى لليهود ، أما الاسباب الخارجية و تعود إلى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و انتشار الروح القومية لدى العرب في البلاد المجاورة و استقلال بعض الدول.(7) ثم عرجت اللجنة بعد هذا العرض للقضية الفلسطينية ، إلى الاضطرابات التي وقعت عام 1936م ، و ذكرت في هذا المجال ، أن هذه الاضطرابات كانت أشد خطورة و أطول من الاضطرابات الأربع السابقة ، و أن هذه الثورة تميزت بظاهرة جديدة و هي تدخل ملوك و حكام العرب في البلاد المجاورة ، بهدف إنهاء تلك الاضطرابات ، ثم ذكرت اللجنة أسباب هذه الثورة و أرجعتها إلى سببين رئيسيين ، الأول: المشاكل والاضطرابات السابقة في فلسطين . والثاني : انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين ، و زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ عام 1933م ، و عدم ثقة العرب في إخلاص الحكومة البريطانية لهم ، و فزع العرب من استمرار شراء اليهود للأراضي ، و عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي إليها بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية. (8)، ثم استعرضت اللجنة الحالة التي كانت عليها فلسطين أواخر عام1936م و ذكرت أن الوطن القومي اليهودي قد خرج في هذه المرحلة عن طور التجربة ، بسبب زيادة أعداد اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين و أن العرب قد استفادوا من هذه الهجرة على

أساس أن الكثير من أصحاب الأملاك استفادوا من بيع الأراضي واستثمروا الأموال التي استثمروها استثماراً جيداً ، و أن الفلاحين العرب أصبحوا أسعد حالاً مما كانوا عليه في عام 1920م ، و قد أرجعت اللجنة أسباب هذه السعادة الخيالية ، إلى تدفق الأموال اليهودية و إلى نمو الوطن القومي اليهودي و إلى الخدمات الاجتماعية التي لم يكن يتسنى إيجادها بالمقاييس الموجودة فيه في تلك المرحلة بدون تلك الإيرادات المستمدة من اليهود.(9) ، و في هذا المجال اعتقدت اللجنة بأن الطبقة العليا هي التي استفادت من بيع الأراضي لليهود اذ تمت في الفترة الأولى صفقات البيع من قبل عرب غير فلسطينيين ، لكن الصفقات التي عقدت في السنوات الأخيرة تمت من قبل عرب فلسطينيين ، معظمهم ينتمي للطبقة العليا ، و وفقاً لتقديرات اللجنة ، فإن قيمة الصفقات قد بلغت 4,159,000 دولار في عام 1933م ، 8,270,000 دولار في عام 1935م ، و قد استثمرت هذه الأموال في زراعة الأراضي بالحمضيات ، و أن جزءاً من هذه الأموال ذهب الى المشاريع الصناعية التي ازداد عددها من 1200 مشروع قبل الحرب إلى 2200 مشروع في عام 1936 .(10)

من الواضح أن اللجنة تناقض نفسها ، ففي البداية تذكر أن السبب الحقيقي من وراء المشاكل و الاضطرابات في فلسطين منذ الاحتلال البريطاني لها حتى عام 1936م و قيام الثورة ، هو كره العرب للسياسة البريطانية المشجعة لليهود في كل المجالات ، كذلك كره العرب للسيطرة اليهودية على أراضيهم و ممتلكاتهم بدعم بريطاني ، ثم تعود و تؤكد أنه لولا هذه الهجرة و لولا الوجود اليهودي الذي يعمل على زيادة النمو الاقتصادي داخل فلسطين ، لما أصبحت هذه المنطقة متطورة اقتصادياً و اجتماعياً ، و ترجع أسباب هذا التطور ، للوضع الاقتصادي المرموق لليهود القادمين من أوروبا إلى فلسطين ، و كان أحرى بها أن تقول أن هجرة أولئك اليهود ، و سيطرتهم ، بمساعدة بريطانية، على أراضي العرب داخل فلسطين ، هو السبب الحقيقي المباشر للمشاكل التي كانت تمر بها هذه المنطقة ، ويبدو أن اللجنة وصلت إلى نتيجة مفادها –من خلال الطرح السابق– بأن

الوطن القومي اليهودي حقق العديد من المكاسب للعرب ، و هذا يعتبــر بمثابــة نصــر للحركة الصهيونية ، التي أصرت على هذا الإدعاء منذ زمن بعيد ، و كان هذا الاستنتاج الذي توصلت له اللجنة الملكية مخالفاً كلياً لنتائج لجان التحقيق السابقة التي شككت كلهــا بهذا الإدعاء .

ثم تنتقل اللجنة للحديث عن القومية العربية ، من خلال فصل كامل خــاص بالقومية العربية ، يتضمن بعض الاقتباسات من مقابلة أجراها المفتي مــع اللجنــة ، بحيث ذكرت في هذا الصدد ، أن المفتي قال أمامها ، " أن القضية العربية في فلسطين هي قضية قومية استقلالية لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر الــبلاد العربية ، وأن السبب الأول للاضطرابات هو حرمان عرب فلســطين مــن التمتــع بحقوقهم الطبيعية و السياسية".(11)

و لخص المفتى مطالب العرب في النقاط التالية

1) العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي .
2) إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً و فورياً .
3) منع انتقال الأراضي العربية لليهود منعاً باتاً و حالاً .
4) حل قضية فلسطين على الأسس التي حلت بموجبها قضايا العــراق و ســوريا و لبنان، و ذلك بإنهاء الانتداب و عقد معاهدة بين بريطانيا و فلسطين ، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري .(12)

هنا لاحظت اللجنة أن الموقف العربي لم يتغير قيد أنمله عما كان عليه في السنوات السابقة ، منذ وعد بلفور عام 1917م ، و أن حوادث السبعة عشرة عاماً الماضية لم تزدهم إلا تشدداً و صلابة في مقاومتهم بل أنها زادت قضيتهم قوة ، و أن الحوادث التي جرت خلال المدة السابقة ، تدل على أن هذه القومية العربية مصحوبة بوترها الحساس و هو العداء لليهود ، و أن هذه الظاهرة كانت موجودة في السابق لكنها

زادت قوة و اتساعا باستمرار ، و أرجعت اللجنة هذا العداء إلى العديد من الأسباب منها ، محاولة إنشاء الوطن القومي منذ البداية القائم على إنكار ضمني للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والقائمة على منحهم حكمًا ذاتيًا ، و أن الوطن القومي اليهودى أثبت بأنه ليس مجرد عقبة في سبيل الحكم الذاتي فحسب بل إنه هو العائق الخطير الوحيد الظاهر في سبيل ذلك الهدف ،و أنه بنمو الوطن القومي اليهودى نما معه الخوف من أنه إذا منح الحكم الذاتي للشعب الفلسطينى، فإنه عندما يمنح قد لا يكون وطناً بالمفهوم العربي ، بل حكم أغلبية يهودية ، و هذا هو السبب في أنه من الصعب على المرء أن يكون عربياً وطنياً و ألا يكره اليهود .(13) ، هنا أظهرت اللجنة أن سبب المشكلة يعود فى المقام الأول الى تخوف العرب من عدم ايفاء بريطانيا لوعودها السابقة للعرب، والقائمة على أساس منحهم حكماً ذاتياً ، واستبدال ذلك بوطن قومى لليهود ، وهو الأمر الذى اتضح من خلال الممارسات البريطانية السابقة.

و أنهت اللجنة قولها في هذا الصدد ، " أن الروح القومية عند عرب فلسطين شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود ، يغذيها النظام التعليمي و نمو حركة الشباب في المجتمعين العربي و اليهودي " .(14)

ومن حديث اللجنة عن القومية العربية ، يتضح بأن اللجنة تعترف و بصراحة تامة ، بأن الموقف الفلسطيني لم يتغير قيد أنمله عما كان عليه منذ بداية المشكلة ، و أن الأحداث اللاحقة لم تفت في عزيمة الفلسطينيين بل زادتهم قوة ، و تمسكاً ، و تشبثاً بحقوقهم الشرعية ، و أن هذا الموقف العربي نابع من الكره لليهود و بريطانيا التي دعمتهم و جعلتهم يسيطرون على أرض فلسطين ، ومع ذلك فإن اللجنة هنا تبتعد أيضاً عن الحقيقة ، و تقول إن سبب هذا الموقف العدائي جاء بسبب الخوف من السيطرة اليهودية على فلسطين و كرههم لهذا العنصر الدخيل فقط ، و تنسى أن هناك سبباً آخر جوهرياً ، هو السياسة البريطانية تجاه عرب فلسطين ، هذه السياسة التي عملت دائماً على دعم اليهود مادياً و معنوياً على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

لذا حاولت اللجنة تبرئة الحكومة البريطانية من هذا الواقـــع ، بقولهـــا إن الإدارة البريطانية في فلسطين كانت مجبرة على اتخاذ طريق وسط ، بين شعبين لا يمكن التوفيق بينهما، و حاولت دائماً المساواة بينهما في كل المجالات ، و أرجعت سبب هذا الصـــراع إلى ذلك الخلاف القائم بين العرب و اليهود في كـــل شـــيء ، و أن الإدارة البريطانيـــة حاولت بإخلاص أن تؤدي التزاماتها لكلا الطرفين إلا أن صك الانتداب لم يكن مسانداً لها ، لهذا رفضت اللجنة فكرة انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ،بالرغم من اعترافهـــا أن الانتداب كان يعمل على تثبيت النزاع العربى اليهودى ،وأنه كلما طال عهد الانتـــداب ازداد عداء العرب قوه وشده وأصبحت مهمة التوفيق بين الشعبين أكثر صعوبة ، وفـــى معرض تعليق اللجنة على الإفتراض القائل بأنة يمكن التوفيق بين الإلتزامات المزدوجـــة للحكومة البريطانية وبين تحقيق المصير للشعب الفلسطينى واقامة دولة مستقلة وبين تجاه الكيان اليهودى تتحدث اللجنة " أنة من الواضح منذ البداية أن موقفاً محرجاً للغاية سينشأ إذا ثبت خطأ ذلك الافتراض الأساسى . وتضيف أن ذلك سيجعل تنفيذ الانتداب فى كـــل خطوة من خطواته أكثر صعوبة وأنه سيعقد مسألة إنهائه الى حد كبيـــر ، فـــإن تشـــجيع الهجرة اليهودية على أمل يؤدى فى النهاية الى ايجاد أغلبية يهودية واقامة الدولة اليهودية بموافقة أو على الأقل بقبول العرب مسأله ، ومجرد التفكير عن بعد فى تحويل فلســـطين بالقوة الى دولة يهودية ضد ارادة العرب مسألة مختلفة كل الاختلاف ، لأنة من الواضـــح أن ذلك سوف يشكل انتهاكاً لروح نظام الانتداب والغاية منه ، لأنة سوف يعنى أن تقرير المصير الوطنى قد منع فى الوقت الذى كان العرب يمثلون فيه أغلبية فى فلسطين ومـــنح فقط عندما أصبح اليهود أغلبية ، وأنة قد تم فى الواقع المقايضة عليهم بعـــد فتـــرة مـــن النزاع فانتقلوا من السيادة التركية الى السيادة اليهودية." (15)

كما نرى فإن اللجنة تعترف فى جوهر تقريرها بالتناقض التام بين ما جاء فـــى صك الانتداب وما تقوم بتنفيذه الحكومة البريطانية من سياسة على أرض الواقـــع داخـــل فلسطين ، ففى حين أوصى صك الانتداب على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره،

واقامة دولتة المستقلة ، تعمل الحكومة البريطانية على تمكين اليهود من السيطرة على فلسطين عن طريق العديد من الاجراءات وعلى رأسها تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين.

و تضيف اللجنة أن الحكومة البريطانية حاولت دائماً المحافظة على مبدأ عدم التحيز ، و تأسف اللجنة أن هذا الحياد من قبل الحكومة البريطانية لم يتم تقديره من الطرفين العربي و اليهودي ، فكل عمل تقوم به الحكومة كان يعتبر من قبل اليهود بأنه متحيز للعرب ، و من قبل العرب بأنه متحيز لليهود ، و أنه لم يكن بالإمكان التوفيق بين مطالب العرب و اليهود من قبل الحكومة البريطانية ، بحيث لم يفهم العرب الالتزامات البريطانية تجاه اليهود ، و لم يفهم اليهود الالتزامات البريطانية تجاه العرب فكل فريق منهما فهم فقط الالتزامات البريطانية ضده.(16)

وحاولت اللجنة هنا ايضاً تبرئة ساحة الحكومة البريطانية حيث ذكرت أن بريطانيا كانت محايدة إلى حد كبير في التعامل مع الطرفين اليهودي و العربي داخل فلسطين ، هذا بالطبع مناقض كلياً للواقع الذي كان موجوداً ، فجميعنا يعلم مدى التحيز البريطاني للجانب اليهودي ذلك التحيز الذي شمل كل مجالات الحياة السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية، فبريطانيا هي التي دعمت الوجود اليهودي في فلسطين و مكنته من السيطرة على الأراضي و المنشآت الفلسطينية، ومن أمثلة ذلك ، أنه دخل فلسطين فى الفترة الواقعة ما بين عامى 1920–1929 – حوالى مائة ألف صهيونى بحيث زاد عدد الصهاينة خلال تلك المرحلة الى أكثر من الضعف ، أما من حيث النسبة المئوية ، فقد ارتفعت من نسبة تقل عن 10بالمائة الى نسبة تزيد عن 17 بالمائة. أما نسبة الأراضى التى سيطر عليها اليهود فى نفس الفترة ، فقدرت بحوالى 000 0 65دونم أو ما تبلغ نسبته 5و2 فى المائة من مجموع مساحة الأراضى الذى يبلغ 26 مليون دونم ، وفى نهاية هذه الفترة تضاعف هذا الرقم حتى بلغ 2100000 دونم أى ما يقل قليلاً عن 5 فى المائه، و هي سياسة لا تخفى على أحد فقد اعترفت بها بريطانيا في أكثر من مجال ،

و من خلال العديد من التصريحات التي كان يصدرها زعماء هذه الدولة في أكثــر مــن مناسبة ، ثم حاولت اللجنة بعد ذلك تحميل صك الانتداب مسؤولية السياسة البريطانية تجاه فلسطين و هي الدولة الرئيسية التي قامت بوضع نصوص هذا الصك الذى كرس الوجود اليهودى فى فلسطين في السابق . و الغريب ان تقرير اللجنة يعود و يؤكد فيما بعد مدى التقصير البريطاني تجاه عرب فلسطين ، و أن الحكومة لم تكن تعمل مــا فيــه الكفايــة للعرب الذين كانوا يشكلون غالبية السكان ، و هذا يوضح مدى التناقض في أقــوال هــذه اللجنة و مدى تحيزها لليهود .

ثم تطرقت اللجنة إلى موضوع الأراضي داخل فلسطين ، فقد راجعت اللجنة اثنتي عشرة دراسة سابقة حول موضوع الأراضي ، ثم قامت هي بدراسة متأنية للمشــكلة ، و من ثم توصلت إلى نتيجة في هذه القضية مفادها ، أنه إذا لم يطرأ تغيير واضــح علــى أساليب الزراعة ، فإن الأراضي في فلسطين لا يمكن أن تكفي للزيادة الكبيرة في السكان ، و طالبت اللجنة بتعديل دستور فلسطين وصك الانتداب إذا لزم الأمر ، لمنــع انتقــال الأراضي إلى يد اليهود في أي منطقة من فلسطين حتى يصبح في الإمكان تنفيذ التعهــد الذي يقضي بحفظ حقوق العرب و وضعيتهم ، و أنها تؤكد على منع بيع قطع الأراضي المنعزلة و الصغيرة المساحة إلى اليهود ، ريثما تتم عمليات التســوية و المســاحة ، و طالبت بوضع مشروعات لإعادة تنظيم الملكية تحت إشراف الحكومة ، و تعيين لجنة من ذوي الخبرات لسن قانون للأراضي ، كما طالبت بعدم السماح بانتقال أراضي اليهــود إلا ريثما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة المكثفة ، وأعربت اللجنة عن أسفها لفشل الحكومة في إشباع الطلبات المتكررة للتطوير الذي كان يعتبر ضرورياً لتوســيع مقــدرة فلسطين على استيعاب السكان ، بمعنى أن الحكومة البريطانية لم تقم بتقديم ما يلزم مــن معونات مالية لأغراض تطوير مساحات خاصة بأماكن السكن والعيش لسكان فلسطين . و قد حملت اللجنة هذا الفشل إلى الالتزام المزدوج المتضمن في صك الانتداب ، و إلــى القيود القانونية الموضوعة على سلطة المندوب السامي في تنظيم شــراء الأراضــي ، و

لاحظت اللجنة أن الفشل في تطوير الأراضي زاد من سوء حالة الفلاح العربي ، و أصبح يحتاج إلى المال و الأساليب الحديثة المتبعة في الزراعة المكثفة بينما قد توفر هذا لليهود بكثرة ، ثم تعترف اللجنة بمشكلة أخرى ، و هي أن اليهود عمدوا إلى تقييد تشغيل العمال العرب في الأراضي التي يملكونها ، حيث قامت هناك حركة ترمي إلى تخويف المزارعين اليهود الذين يستخدمون عمالاً من العرب ، و لم تنس اللجنة في هذا المجال الإشادة بالطبع بكفاءة اليهود في استصلاح الأراضي و ذكرت في هذا الصدد ، بأنه لا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الأراضي الجديدة و قالت ، " إن الأراضي التي اشتراها اليهود كانت كثبان رملية و مستنقعات غير مزروعة ، فأصبحت مغروسة بأشجار البرتقال و صالحة للزراعة " ، و لم تبرر اللجنة الشكوى الصهيونية المتعلقة بعدم رغبة الحكومة في التخلي عن الأراضي التابعة لليهود ، فقد وجدت اللجنة أن معظم الأراضي الحكومية غير مناسبة للتطوير ، و أن العرب يسيطرون على معظم الأراضي القابلة للزراعة و لا يمكن انتزاعها منهم إلا بخلق مشكلة ، إلا أنها وافقت الصهاينة بأن تسوية ملكية الأراضي قد تشكل إمكانيات جديدة لمشاريع التطوير داخل فلسطين .(17)

ثم تعترف اللجنة في إطار مناقشتها لمشكلة الأراضي ، أن المشكلة جاءت بسبب انتقال الأراضي من يد العرب إلى اليهود دون معارضة تذكر من قبل الحكومة البريطانية، و أن هذا الأمر أدى إلى سوء الأحوال الزراعية للفلاح الفلسطيني و تدهور حالته الاقتصادية، كما طالبت بعدم السماح بانتقال الأراضى الى اليهود و وضع قيود قانونية عليه ، و حملت اللجنة الحكومة البريطانية المسؤولية عن عدم وضع مشاريع للتطوير الزراعي داخل فلسطين ، إلا أنها لم تحملها المسؤولية مباشرة إذ أرجعت سبب التقصير إلى صك الانتداب و إلى القيود القانونية الموضوعة على الحكومة البريطانية من خلال ذلك الصك ، و لكنها لم تنس في الوقت نفسه الإشادة بالمجهودات الصهيونية في مجال استصلاح الأراضي، و لم تعترف في وقتها بالسيطرة اليهودية المدعومة من قبل

الحكومة البريطانية على معظم الأراضي الصالحة للزراعة داخل فلسطين ، و كأنه أمر غير واقع و واضح ،و ذكرت في هذا الصدد أن السيطرة اليهودية على تلــك الأراضــي سيدعم من استصلاحها و تطويرها.(18) وأضافت اللجنة فى هذا المجال أن هناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لإسكان اليهود المقيمين الآن فــى المنطقــة العربية، إلا أن المشكلة تتمثل حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عــدد اليهود بكثير. وأشارت اللجنة أن حل هذه المشكلة يتمثل فى القيام بفحص المناطق التــى من الممكن نقل العرب لها، من داخل المنطقة التابعة للدولة اليهودية الى الدولة العربيــة وتقدير ما يمكن أن يجرى فيها من مشاريع الرى والعمران بصورة عاجلة. وتخصــيص الموظفين الضروريين والأموال اللازمة لذلك،على أقصى سرعة ممكنة، وتضيف اللجنة أنة إذا أمكن ظهور وتوفر مساحات شاسعة من الأراضى لإسكان العرب المقيمــين فــى المنطقة اليهودية داخل المنطقة العربية فعندئذ يبذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصــول الى اتفاق بشأن تبادل الأراضى والسكان، والقيام بمشــاريع خاصــة بــالرى والعمــران لاستيعاب اولئك السكان، وتعترف اللجنة أن ذلك يحتاج الى مجهودات ماليــة ومعنويــة كبيرة جداً وهو أمر يستحيل تنفيذه فى القريب العاجل ويتطلب موافقة الحكومة البريطانية علية. لذلك اقترحت اللجنة حلول فرضية لهذه المشكلة، مثل محاولة اسكان بعــض مــن اولئك العرب فى الأراضى التى سيخليها اليهود، وأوصت أنة لا بد من فترة انتقال قبل أن ينفذ النظام الجديد، وأن اللجنة توصى فى دور الإنتقال بمنع شراء الأراضى مــن قبــل اليهود فى المنطقة العربية، ومنع شراء الأراضى من قبل العرب فى المنطقة اليهودية(19)

بعد أن عالجت اللجنة مشكلة الأراضي ، جاءت إلى المشكلة الأخرى التي لا تقل عنها أهمية ، ألا و هي مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، و قد اعترفــت اللجنــة أن هذه المشكلة قد زادت خطورة ، و أرجعت تفاقمها إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي: القيــود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الهجرة إلــى بلادهــا ، و استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاليد الحكم في ألمانيا ، و ازدياد الضغط الاقتصادي

على اليهود في بولندا . و لاحظت اللجنة خلال مناقشتها لهذه المشكلة أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت تخضع للمعايير الاقتصادية فقط دون الأخذ في الاعتبار ، الظروف السياسية و الاجتماعية و النفسية ،للشعب الفلسطينى بالرغم من أنها تعتبر ذات أهمية خاصة ، و ألقت اللجنة باللوم على نظام الهجرة الذي كان قائماً حتى تلك المرحلة ، و أن الإدارة البريطانية لم تكن مسيطرة عليه كفاية ، و أن الإدارة البريطانية قد أشرفت على إدخال ربع المهاجرين اليهود فقط ، أما البقية فكان إدخالهم خاضعاً لإدارة الوكالة اليهودية ، و تعترف اللجنة بعد هذا العرض بأنه ما جاء عام 1936م حتى كان الوطن القومي اليهودي قد نما و أصبح شيئاً يشبه حكومة ضمن حكومة ، و تعترف اللجنة أيضاً أن الحكومة البريطانية قد نفذت تعهداتها السابقة لليهود بكل إخلاص و أنها أي الحكومة البريطانية ، قامت لغاية هذه المرحلة أى عام1936م، خير قيام بالإلتزام المترتب عليها في تسهيل مهمة تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، و أوصت اللجنة في هذا المجال ، بأن يوضع حد مقطوع لمقدار الهجرة السنوية اليهودية لا يتجاوز 12,000 مهاجر في العام ، و ذلك خلال الأعوام الخمس القادمة ، وأ كدت اللجنة بأن المهاجرين اليهود يعتبرون عنصر وافر الذكاء و النشاط ، وهو عنصر مدعم بالمال و أن وضع قيود على الهجرة إلى فلسطين لا يحل المشكلة .(20)

وأكدت اللجنة من جانبها أن من أهم المشاكل في فلسطين هي مشكلة الهجرة ، و لكنها لا تعترف بمسؤولية بريطانيا عنها بل ترجع أسباب المشكلة إلى نواحي خارجية طارئة في العالم ، رغم اعترافها بأن الإدارة البريطانية أغفلت بقصد أو بدون قصد تنظيم دخول اليهود إلى فلسطين ، بالرغم من اعتراف اللجنة أن الإدارة البريطانية لم تكن تسيطر بشكل واضح على دخول اليهود إلى فلسطين ، و أن الوكالة اليهودية هي الوكالة الوحيدة التي نظمت هذه العملية .

و في اعتقادي أن اللجنة تعود لمناقضة نفسها من جديد ، فهي من ناحية تبرء ساحة الإدارة البريطانية ، ثم تعود و تؤكد أن الوكالة اليهودية هي التي أدخلت العدد

الأكبر من المهاجرين تحت سمع و بصر الإدارة البريطانية ، و أن هذه الوكالة أصبحت دولة داخل دولة ، والسؤال الذي يطرح نفسه أين كانت بريطانيا ؟ أليست هــي الدولــة المسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذا الوضع ؟ . ثم تعترف اللجنة بأن بريطانيا قد نفــذت تعهداتها لليهود بمساعدتهم على إقامة وطنهم القومي داخل فلسطين ، ثم تعود اللجنة فــي النهاية لتؤكد من جديد أن الحد من الهجرة إلى فلسطين لا يعتبر حلاً للمشــكلة ، و هــذا إمعان آخر من قبل اللجنة في التحيز للجانب اليهودي .

ثم تنتقل اللجنة من خلال تقريرها ، للحديث عن رغبة اليهود فــي مــد وطــنهم القومي الخاص بهم إلى منطقة شرق الأردن ، و أن اليهود يرغبون في أن تفتح أبــواب هذا الإقليم أمام الهجرة اليهودية ، ثم قررت اللجنة أن المقاومة العنيفة التي يبديها ســكان شرقي الأردن للهجرة اليهودية ، هي التي حالت دون تدفق اليهود ، و ذكرت " أنه لا يسع حكومة شرقي الأردن إلا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية إلى هــذه المنطقــة نظــراً للمقاومة الشعبية لتلك الهجرة " .(21)

ثم تعرضت اللجنة بشكل خاص إلى الجنسية الفلسطينية ، و اقترحت فــي هــذا المجال منح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت من الفلسطينيين عدم انقطاع صــلته الشخصية بفلسطين و استعداده لتقديم تأكيد رسمي برغبته في العودة إلــى الــبلاد ، أمــا بالنسبة لليهود فإن التشريع الحالي يفي بالالتزام في هذا الصدد في صــك الانتــداب ، و سجلت اللجنة أن اليهود لم يستفيدوا من الفرصة التي أتيحت لهــم للتجنــــس بالجنســية الفلسطينية ، و ذلك لأن مصلحتهم الأساسية مرتبطــة بالشــعب اليهــودي نفســه و أن الإخلاص لفلسطين و حكومتها من الأمور الثانوية في نظر الكثير منهم.(22)

ثم انتقلت اللجنة للحديث عن التعليم ، و ذكرت في هذا الصدد ، أن التبــاين بــين نظام التعليم عند اليهود و بين نظام التعليم عند العرب ، أكثر ما يكون ظاهراً في التعلــيم العالي ، فاليهود يملكون الجامعة العبرية التي تتيح للطلاب اليهود الالتحــاق بهــا ، أمــا الطلاب العرب فعليهم السفر للخارج لاستكمال دراستهم العليا ، لأنهم لا يملكون جامعة و

حثت اللجنة على إقامة جامعة بريطانية بجوار مدينة القدس يلتحق بها الطلاب العرب إذا رغبوا ، و رفضت اللجنة إقامة جامعة عربية كالجامعة اليهودية مؤيدة بذلك وجهة النظر البريطانية .(23)

ومن هنا يتضح لنا مدى تحيز اللجنة فى هذا المجال ، فهى تعترف بوجود مشكلة خاصه بالتعليم العالى عند عرب فلسطين وبالرغم من ذلك لا توصى بحل تلك المشكلة إلا فى اطار الحكومة البريطانية ، بإقامة جامعة بريطانية يلتحق بها الطلاب العرب ، فى حين أنها تعترف بوجود جامعة يهودية تقدم خدمات التعليم للطلاب اليهود فى فلسطين ، وترفض انشاء جامعة عربية على شاكلتها، ويمكن القول أن ذلك أمر مقصود يعود الى محاولة اللجنة عدم تمكين عرب فلسطين من تلقى تعليمهم الخاص بهم وبثقافتهم العربية الإسلامية لأنها تعلم جيداً خطورة ذلك على وضع الاستعمار البريطانى لفلسطين.

ثم تطرقت اللجنة للحديث عن نظام الحكم الذاتي و مؤسساته الذي تمارسه المجالس المحلية في مناطق المدن و القرى الفلسطينية ، و قد عابت عليه فقدانه للمرونة ، و تمسكه بالمركزية التي لا موجب لها ، و طالبت بإلغاء المجالس القليلة التي لا زالت تمارس عملها في مناطق القرى العربية ، و أكدت على أنها لا تحبذ في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة ، و تعترف اللجنة أن العداء العربي لإنشاء وطن قومي يهودي هو الذي عصف بالآمال التي كانت معقودة منذ عام 1922م ، على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي و أكدت على أن العداء العربي لليهود يشتد يوماً بعد يوم ، و ذكرت أن زعماء اليهود قد يوافقوا على تشكيل مجلس تشريعي يتساوى فيه عدد الأعضاء العرب و اليهود ، إلا أن زعماء العرب لن يقبلوا بهذا المجلس ، و وصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن إنشاء مثل هذا المجلس في الوقت الحاضر ، و اقترحت توسيع المجلس الاستشاري* يضم أعضاء غير موظفين عن طريق الانتخاب على أن يشكل هؤلاء الأعضاء غالبية المجلس ، و وضعت اللجنة قيوداً على أعضاء المجلس ، منها : حرمانهم من حق إقرار الميزانية و القوانين الأخرى

المتعلقة بالشؤون الاجتماعية ، و في النهاية ذكرت اللجنة بأن العرب لــن يقبلــوا بهــذا الاقتراح ، ثم عادت و قررت أن عرب فلسطين يستطيعون حكم أنفسهم بأنفســهم كبــاقي العرب في الدول المجاورة ، و أن اليهود أيضاً يصلحون لنفس الغرض كأي شعب منظم، و مثقف من شعوب أوروبا .(24)

ثم قامت اللجنة بمناقشة الموقف السياسي في فلسطين من خــلال فصــل كامــل وضعت له عنواناً باسم "ضغط الظروف" اعترفت من خلاله أنه لا يمكن تنفيذ نصــوص صك الانتداب و الذي تضمن تصريح بلفور إلا بالقوة ، و هذا غير مضمون التحقيــق ، لأنه قد نشأ نزاع مستعص على الحل بين شعبين مختلفي القومية يقيمان ضمن حدود بلاد واحدة صغيرة ضيقة، و أن هناك نزاعاً خفياً و ظاهراً بين مليون عربي و أربعمائة ألف يهودي و ليس هناك أي رابطة مشتركة تجمع بينهما ، فالشعبان يختلفان في كل النواحي ، في الدين و اللغة و الجنس ، وفى حياتهما الاجتماعية و الثقافية و كذلك أساليب تفكيرهما متباينة تجاه أمانيهما القومية ، و هذه الأماني هي العائق الأكبر في سبيل تحقيــق ســلام شامل داخل هذه المنطقة ، وترى اللجنة أن هذه الفرقة و هذا العداء ، يشتد يوماً بعد يوم مع مرور الزمن ، صحبته سلسلة من الاضطرابات المتعاقبة وصولاً الــى ثــورة عــام 1936م ، و ، و تقرر اللجنة أن هذا الصراع هو صراع سياسي في الأصل مرده إلى أن العرب يتخوفون من السيطرة اليهودية على المجــالات الاقتصــادية داخــل فلســطين ، والخوف على مستقبلهم السياسي ، و ترجع اللجنة أسباب هذا الصــراع إلــى العوامــل الخارجية التي لعبت دوراً حاسماً ، خاصة في المناطق المجــاورة لفلســطين ، و حالــة الاستقلال التي سادت هذه المناطق ، فالسعودية و اليمن والعراق و مصر أصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة ، كما اعتُرف بشرق الأردن كحكومة مستقلة و ستنال سوريا و لبنــان في أقل من ثلاث سنوات سيادتهما القومية ، و لهذا تزداد مطالبة عرب فلسطين بالحصول على نفس ما حصلت عليه تلك الدول .(25)

و استبعد تقرير اللجنة أن يتطور الحكم داخل فلسطين إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي ، و ذكرت في هذا الصدد ، " أن حكومة فلسطين هي نوع من أنواع الحكومات القائمة في مستعمرات التاج البريطاني و هي غير ملائمة في الأحوال الاعتيادية لحكم العرب المثقفين و اليهود الديمقراطيين ، وليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلدان الأخرى ذلك أنه ليس في الإمكان إيجاد شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب و اليهود أو يرضى كل منهما بالاشتراك فيه". (26)

و على ذلك قررت اللجنة أنه لا يمكن الإبقاء على نظام حكم ما باستخدام القمع و القوة المستمر ، و أن ردود الأفعال على هذه السياسة لا تحتاج إلى برهان خاصة في المناطق المجاورة لفلسطين ، و أن هذه السياسة لن تؤدي إلى أي شيء، فمهما اتبعت هذه السياسة فإنها لن تحل المشكلة ، ولن تنهي حالة النزاع بين العرب و اليهود بل ستزيده اشتعالاً ، وسوف تظل إقامة فلسطين واحدة تتمتع بالحكم الذاتي غير ممكنة تماماً كما هي الآن ، و تقرر اللجنة أنه لا يمكن و ليس من السهل مواصلة السير على طريق القمع دون أن نرى ضوء النهار يلوح في نهايته".(27)

بعد عرضها للوضع السياسى فى فلسطين ، قامت اللجنة بوضع توصياتها و التي قررت من خلالها أن المشكلة داخل فلسطين لا يمكن أن تحل بمنح أي من العرب أو اليهود كل ما يريدونه ، و أنه إذا طرح سؤال من سيحكم فلسطين في النهاية ؟ فالإجابة لا هذا و لا ذاك ، و ذكرت في هذا الصدد ، أن اللجنة تعتقد أنه ليس هناك سياسي منصفٌ يمكنه أن يفترض الآن ، و قد أصبح الأمل في تآلف الشعبين بعيد المنال و التحقيق ، أن من واجب بريطانيا أن تقوم بتسليم الأربعمائة ألف يهودي الذين سمحت بدخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربي أو أن تسلم مليوناً من العرب إلى الحكم اليهودي ، إن أصبح اليهود أكثرية السكان في المستقبل غير أنه لم يكن في مقدور كل من هذين الشعبين أن يتولى حكم فلسطين كلها بإنصاف ، فإننا لا نرى سبباً يمنع كل شعب

منهما من حكم قسم من فلسطين إذا كان ذلك قابلاً للتطبيق.(28) ، و تضيف " أن معظم الاقتراحات و التوصيات السابقة لن تعمل على إزالة الظلامات و لن تمنع تكرارها ، لأنها لا تخرج عن كونها مسكنات للداء الذي تعاني منه فلسطين ، وأن هذه المسكنات لا تعمل على استئصال الداء ، و أن الحل الوحيد لاستئصال ذلك الداء لا يأتي إلا عن طريق إجراء عملية جراحية " و هذه العملية تتمثل فيما أطلقت عليه اللجنة "تقسيم فلسطين" إلى دولتين عربية و يهودية و منطقة ثالثة و هي منطقة القدس التي تقترح اللجنة أن تبقى تحت سيطرة دولة الانتداب البريطاني.(29)

إذن كما اتضح لدينا ومن ثنايا ، العرض للأوضاع داخل فلسطين قررت لجنة بيل في النهاية أن الحل الوحيد للمشكلة هو التقسيم ، و منح اليهود الأقليــة والــذين كــانوا يبلغون عند هذه المرحلة كما تدعي اللجنة نفسها أربعمائة ألف يهودي و هو عدد مبــالغ فيه، إذ لم يتجاوز العدد الحقيقى فى هذه المرحلة 384 ألف تقريباً دولة مستقلة ذات سيادة على أرض لا يملكونها ، لتؤكد اللجنة في ذلك على السياسة البريطانيــة المتبعــة منــذ احتلالها لفلسطين عام 1917م ، إذن لم تأت اللجنة بجديد بل في اعتقادي زادت الأمــور تعقيداً داخل فلسطين ، فهي أقرت بمشروعية الوجود اليهودي على هذه الأرض و منحتهم موضع قدم طالما حلموا به منذ ظهور الحركة الصهيونية ومؤسسها هرتزل عام 1897م فى مؤتمر بازل، و هذا يوضح مدى تحيز اللجنة للجانب اليهودي على حســاب عــرب فلسطين ، و في اعتقادي أن هذا الأمر ليس غريباً على لجنة معظم أعضــائها مؤيــدين للحركة الصهيونية داخل فلسطين و خارجها .

مشروع تقسيم فلسطين في تقرير اللجنة الملكية

قامت الأسس التي اقترحتها لجنة بيل الملكية لتقسيم فلسطين على عدة أمور أولها إنهاء أجل الانتداب البريطاني على فلسطين ، و الثاني : إجراء مفاوضات سياســية بــين بريطانيا و حكومة شرقي الأردن و ممثلي عرب فلسطين من جهــة ، و الجمعيــة

الصهيونية من جهة أخرى تستهدف إنشاء دولتين إحداهما :عربية و الأخرى : يهودية ، و أن تكون كل منهما دولة مستقلة ذات سيادة على أن ترتبط كل منهما بمعاهدة تحالف مع بريطانيا على غرار معاهدة العراق 1930م–ومشروع معاهدة سوريا 1936م ، على أن تشمل المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات في كل من الدولتين ، وملاحق عسكرية تخول بريطانيا حق الاحتفاظ بقواتها المسلحة البرية و الجوية و البحرية ، و المحافظة على الموانئ و الطرق و السكك الحديدية و استخدامها ، و حماية خط أنابيب البترول و ما إلى ذلك من مناطق استراتيجية أخرى،على أن تتعهد الدولتان العربية و اليهودية بالانضمام إلى عصبة الأمم بموجب المادة الأولى من الميثاق و طالبت اللجنة بتطبيق مبدأ قالت أنه يشكل أساساً عادلاً للتقسيم و هو فصل المناطق التي اشتراها اليهود و استوطنوها عن المناطق التي معظم سكانها من العرب و اقترحت تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بين الدولتين بصفة نهائية .(30)

مع ذلك وضعت اللجنة الملكية تحديداً لمساحة الدولتين المقترحتين على النحو التالى

الدولة اليهودية

تمتد لتشمل جميع ألوية حيفا و الجليل بما فيها صفد و عكا و جميع السهل الساحلي من اسدود إلى الشمال بما فيه سهل شارون (السهل الساحلى) و مرج بن عامر ، على أن توضع مدن طبريا و صفد و حيفا و عكا تحت إدارة الدولة المنتدبة بصفة مؤقتة قبل إلحاقها بالدولة اليهودية ، و قد بررت اللجنة إدخال أراضي الجليل الواقعة بين صفد و سهل عكا في الدولة اليهودية ، بأن اليهود احتفظوا بمقام لهم فيها منذ تشتتهم في العالم حتى ذلك التاريخ بدون انقطاع تقريباً و أن عواطف يهود العالم متعلقة تعلقاً شديداً بمدينتي صفد و طبريا المقدستين .(31)

أما عن وضع تلك المدن الأربع صفد و حيفا و عكا و طبريا فقالت بأن سكانها خليط من العرب و اليهود ، و أنه حدث بين الفريقين احتكاك متفاوت العنف منذ نشوب الاضطرابات التي تفجرت عام 1936م .(32)

الدولة العربية

تشمل إمارة شرقي الأردن و مناطق غزة و بئر السبع و صحراء النقب و الجليل و نابلس و القسم الشرقي من مناطق طولكرم و جنين و بيسان و يافا .

إلى جانب هاتين الدولتين – طالبت اللجنة بإقامة منطقة ثالثة مستقلة و تشمل هــذه المنطقة ، وسط فلسطين (القدس و بيت لحم و الناصرة و بحر الجليل (حــوض بحيــرة طبريا) على أن ينشأ ممر يصل هذه المنطقة بمدينة يافا ماراً باللد و الرملة على أن تقــع هذه المنطقة تحت سلطة دولة الانتداب و أن يمتد ذلك الانتداب إلى ذلــك الممــر والــذى ستكون مهمته الرئيسية توفير طريق آمن ومعترف به من كلا الطرفين اليهودى والعربى للسماح فى انتقال سكان الدولتين من والى منطقة القدس دون اى مشاكل ،على أن يخضع هذا الممر لسلطة دولة الانتداب البريطانى ،بحيث تشرف علية اشرافاً أمنياً وقانونياً. (33)

وبررت اللجنة إخضاع منطقة القدس إلى سيطرة دولة الانتداب بالمحافظــة علــى قدسية تلك الأماكن و تأمين الوصول لها بحرية و طمأنينة من كافة أنحاء العالم على أساس أن هذه أمانة مقدسة في عنق الحضارة ، و أنه ليس هناك نية في جعل سكان هذه المنطقة يحكمون أنفسهم بأنفسهم حكماً ذاتياً لأن حماية هذه الأماكن أمانة تؤمن لها صفة الدوام ، و أن هذه الأمانة لن ينتهي أجلها إلا متى رغبت عصبة الأمم أو الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك ، و أن يعهد للدولة المنتدبة بالمحافظة على الأوقاف الدينية و الأبنية و المقدسات و الأماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية و اليهودية المقدسة لدى العــرب و اليهود .(34)

و لخصت اللجنة مسألة الحدود على النحو التالي . أن معظم أراضي اليهود و مستعمراتهم تقع في السهل الساحلي بين المجدل و جبل الكرمل و جوار منطقة حيفا و في مرج ابن عامر و وادي جزرائيل و شرقي الجليل و يشمل (أقضية : عكا و صفد و طبريا و الناصرة) ، أي إلى الجنوب من طبريا و على شواطئ البحيرة قرب صفد و في منطقة الحولة ، أما باقي الجليل و القسم الشمالي من سهل عكا فيكادان يكونان بأجمعهما ملكاً للعرب ، وكذلك الأراضي الجبلية الوسطى لمقاطعتي السامرة و يهودا القديمتين باستثناء مدينة القدس و ضواحيها ، أما مدينتا نابلس و جنين و طولكرم التي تقع متطرفة على حافة السهل الساحلي ، فهي تعتبر مراكز روحية للقومية العربية باستثناء اليهود الموجودين في القدس و ما جاورها في الجليل ، يمكن أن يقال إن المنطقة الكائنة بين جنين و بئر السبع خالية من اليهود و تمتد تلك القطعة العربية شرقاً إلى نهر الأردن في مكان يقع بين البحر الميت و بيسان ، أما المنطقة الممتدة من الجنوب و الجنوب الشرقي لبئر السبع إلى الحدود المصرية فقد اشترى اليهود بعض القطع المتفرقة من الأراضي فيها إلا أن سكان هذه المنطقة كلهم من العرب .(35)

بالرغم من توصية اللجنة بتعيين لجنة فنية لتعيين الحدود إلا أنها وضعت ملامح لتلك الحدود بحيث يبدأ الحد من رأس الناقورة ، و يسير محاذياً للحدود الشمالية الحالية لفلسطين حتى يصل إلى بحيرة طبريا و من ثم يقطع البحيرة الشمالية و يتصل بمخرج نهر الأردن من البحيرة و يسير الحد محاذياً مجرى النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلاً عن بيسان من جهة الشمال ، ثم يخترق بيسان و يسير محاذياً الحافة الجنوبية لوادي جزرائيل ، ثم يخترق مرج بن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ، و من ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جدار طريق مجدو و بعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلي يسير جنوباً محاذياً الحد الشرقي لذلك السهل ، ثم ينحرف غرباً متجنباً طولكرم إلى أن يتصل بممر (القدس–يافا) المقترح على مقربة من اللد ، و في جنوب الممر يتابع سيره

محاذياً حد السهل الساحلي إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد نحــو عشــرة أميــال جنــوب رحوبوت (ديران) ، ومن ثم يسير غرباً نحو البحر . (36)

ثم اقترحت اللجنة ما يسمى بتبادل الأراضي و السكان بين الدولتين المقتــرحتين و قالت أنه يجب أن تنص المعاهدتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب ممن يملكون أرضاً في الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود ممن يملكون أرضاً في الدولــة العربيــة أن يبيــع أرضه و ما عليها من أشجار و محاصيل تكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء هذه الأراضي و الأشجار والمحصولات بثمن تقدره الحكومة المنتدبة إذا لــزم الأمــر .(37) و اقترحت اللجنة تبادلاً للسكان بين الدولتين و أوردت في هذا الصدد إحصائية عن تعداد العرب و اليهود في الدولتين طبقاً لتقديرات تقريبية .

الدولة اليهودية يقيم فيها من العرب ، 325,000 .

الدولة العربية يقيم فيها من اليهود ، 1,250.

القدس و حيفا يقيم فيها – 85,000 عربي ، 12,500 يهودي .(38)

و هنا كشفت اللجنة عن تحيزها المفرط عندما أعلنت عن هــذه التقــديرات فــإن الأرقام التي جاءت بها أرقام مذهلة توضح مدى الغبن الذي أرادت إنزاله بــالعرب مــن ناحية التقسيم من حيث المبدأ ، و من ناحية أخرى المساحة الكبيرة التي خصصتها للدولــة اليهودية و كثافة السكان العرب فيها ، و صغر حجم مساحة الدولة العربية ، و ضآلة عدد السكان اليهود فيها ، و تفرط اللجنة في تحيزها عندما تطلق على العرب في فلسطين لقب الأقلية عندما تذكر أن وجود تلك الأقليات يشكل أكبر العقبات فــي ســبيل تطبيــق هــذا المشروع .(39)

و قد أوردت اللجنة بعض الملاحظات حول ما يتعلق بحدود و مســاحة الــدولتين المقترحتين و بعض المسائل المتفرعة عن عملية تنفيذ خطة التقسيم التي اقترحتها .

و ذكرت في هذا الصدد ، " أنه من المستحيل وضع حدود سياسية متعارف عليها بفصل العرب جميعهم عن كافة الأراضي التي يملكونها ، عن اليهود جميعهم و كافة الأراضي التي يملكونها ".(40)

لهذا اقترحت اللجنة إعطاء اليهود منطقة الحولة ، و بررت ذلك بأن اليهود قد اشتروا مساحات شاسعة من الأراضي في سهل غزة قرب بئر السبع و أن الحدود المقترحة للدولة اليهودية ، تحول دون الانتفاع من هذه الأراضي لتوسيع الوطن القومي اليهودي من ناحية الجنوب لذلك حصل اليهود على تعويض مقابل الأراضي التي أدخلت ضمن الدولة العربية و تعترف اللجنة أن اليهود بأخذهم هذه المنطقة سيهيئ لهم مجالات واسعة من الاستثمار و الاستيطان و الاستعمار .(41)

أما ما يخص مدينة يافا ، فجاء التقرير ليؤكد على أن هذه المدينة مدينة عربية جوهرية ، و يجب أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الدولة العربية المقترحة، و أنه لا توجد صعوبة جغرافية باتصال هذه المدينة بالدولة العربية من خلال الممر الذي يربط مدينة يافا بالقدس و هو ممر مفتوح للجميع، و طالبت من أجل تحقيق هذا الهدف "بانتزاع شقة ضيقة من الأرض، و أن تخلى هذه الشقة في كلا من الجانبين الشمالي و الجنوبي للمدينة"(42) .

أما عن مدينة حيفا فقد قامت اللجنة بإدخالها في الدولة اليهودية على أن تكون في متناول الدولة العربية على أساس أن هذه المدينة تملك المرفأ العميق الوحيد في فلسطين خلال تلك المرحلة و تحقيقاً لهذا الهدف ، طالبت اللجنة أن ينص في المعاهدة اليهودية على ضمان حرية نقل البضائع في الاستيداع بين الدولة العربية و حيفا ، و أن تضمن المعاهدة العربية أيضاً نصاً يضمن حرية نقل البضائع في الاستيداع – في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية و الحدود المصرية .(43)

كذلك حرصت اللجنة على توفير منفذ للدولة اليهودية إلى البحر الأحمر ، لتأمين وصول البضائع اليهودية عن طريق هذا البحر إلى بلاد الشرق ، عن طريق تأمين الملاحة في خليج العقبة و البحر الأحمر ، و تحقيقاً لهذا الغرض اقترحت اللجنة " أن تترك منطقة

خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة و طالبت بأن تتضمن المعاهدة العربية نصاً يضمن حرية نقل البضائع بــين الدولــة اليهوديــة و هــذه المنطقة".(44)

يبدو أن اللجنة ركزت كل جهودها على توفير أكبر قدر ممكــن مــن الســيطرة الجغرافية و الاقتصادية للدولة اليهودية و عمدت من خلال مشروعها إلى إعطاء الدولــة اليهودية قدراً كبيراً من السيطرة الاقتصادية على الدولة العربية المقترحة ، و ذلك بإدخال منطقة حيفا الميناء الوحيد على البحر في ذلك الوقت للدولة اليهودية على أن تستفيد الدولة العربية من هذا الميناء من خلال الدولة اليهودية ، و كان في الإمكان على الأقــل تقســيم السيطرة على هذه المدينة بين الدولتين ليصبح ميناء هاماً لكلا الدولتين العربية و اليهودية.

ثم حاولت اللجنة أن تربط الدولة اليهودية التي اقترحتها بمنطقة البحــر الأحمــر الهامة للتجارة العالمية في تلك المرحلة لإعطاء الدولة اليهودية فرصة كبيرة جداً للاستفادة من هذا الموقع الحساس في التجارة العالمية ، عوضاً عن البحر الأبيض المتوسط الــذي سيطرت عليه هذه الدولة بمنحها مدينة حيفا ، و هذا يظهر مدى تحيــز اللجنــة للدولــة اليهودية بالعمل على رقيها اقتصادياً في المستقبل لتبقى الدولة العربية دائماً فــي حاجــة اقتصادية لتلك الدولة الأمر الذي يمنح الدولة اليهودية سيطرة اقتصادية شبه كاملــة علــى الكيان العربي المقترح .

بعد أن وضعت اللجنة حدود الدولتين ، اقترحت بأن تتلقى الدولة العربية المقترحة مساعدة مالية من دولتين . الأولى الدولة اليهودية المقترحة ، والثانيــة الدولــة المنتدبــة بريطانيا، وأسست افتراضها بخصوص الإعانة الأولى القادمة من الدولة اليهوديــة علــى العديد من المزايا التي تتمتع بها الدولة اليهودية من الناحية الجغرافية والاقتصادية ، وذلك لأن مساحة الدولة اليهودية المقترحة تفوق كثيراً مساحة الدولة العربية ، ثم طالبت بتشكيل لجنة لتدارس مقدار الإعانة ،أما عن الإعانة التي ستقدمها الدولــة المنتدبــة بريطانيــا ، فذكرت أن هذه الدولة العربية ستشمل إمارة شرق الأردن و هي إمارة فقيرة و لــم تكــن

إيراداتها تكفي لتغطية نفقات الإدارة ، لذلك كانت الحكومة البريطانية تقوم بتقديم الإعانة المالية لها كل سنة ، وقد بلغ مجموع هذه الإعانات 1,253,000جنيهاً أي بمعدل 78,000جنيه سنوياً و في ضوء ذلك طلبت اللجنة ألا يتم إعفاء الانتداب البريطاني على منطقة شرق الأردن إلا بعد توفير الوسائل لسد نفقات الحكومة ، و ذكرت في هذا الصدد "أنه من الإنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تسهم في هذا المضمار أيضاً لتسهيل الوصول إلى تسوية وأن استمرار الانتداب الحالي لا بد أن يحمل الخزينة البريطانية عبئاً مكرراً مطرد التزايد، فإذا كان تقسيم فلسطين سيؤدي إلى توطيد دعائم السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه و تحقيقه ستكون بدون ريب قد أنفقت في محلها، و طالبت بوجوب مطالبة البرلمان البريطاني بالموافقة على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليونان من الجنيهات(45)

يتضح لنا مما سبق أن اللجنة عندما وضعت مشروعها لتقسيم فلسطين كانت تعلم جيداً أن الدولة العربية ستكون خاضعة خضوعاً اقتصادياً تاماً للدولتين اليهودية و الدولة المنتدبة و بالرغم من ذلك استمرت في مشروعها الذي يقضي اعطاء الدولة اليهودية المقترحة أفضل المواقع الجغرافية و الاقتصادية من فلسطين و بذلك تكون قد حققت الحلم القديم لهم في منحهم وطناً قومياً مدعوماً بقوة اقتصادية .

و اقترحت اللجنة في حالة الاتفاق على إنهاء أجل الانتداب و إبرام المعاهدتين على أساس مشروع التقسيم ، أن تكون هناك فترة انتقالية قبل تنفيذ مشروع التقسيم بحيث يظل الانتداب الحالي البريطاني هو الدستور الذي تسير عليه إدارة فلسطين خلال المرحلة الانتقالية ثم استعرضت اللجنة التوصيات التي يجب أن تطبق خلال المرحلة الانتقالية ، خاصة تلك الأمور المتعلقة في الأراضي و الهجرة و المجلس الاستشاري و اقترحت اللجنة بخصوص الأراضي ، وجوب اتخاذ تدابير لمنع اليهود من شراء الأراضي المقترحة لإنشاء الدولة العربية و منع العرب من شراء الأراضي في المنطقة المقترحة

لإنشاء الدولة اليهودية على أنه يجب أن تتم تسوية ملكية الأراضي الساحلية الواقعة فـــي الدولة اليهودية خلال سنتين.(46)

أما ما يخص الهجرة فطالبت اللجنة بفرض قيود إقليمية على الهجرة اليهودية بدلاً من العمل بما أسمته بالحد السياسي الأعلى المسموح به قانوناً للهجرة اليهودية لفلسطين ، كما طالبت بعدم السماح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية ثم عادت و أكدت أن الهجـــرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ليس من شأنها أن تؤثر على المنطقة العربية ، و بمـــا أن الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسئولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربيـــة منها .(47)

من الواضح أن اللجنة لم تأت بجديد بشأن الهجرة اليهوديـــة فهـــي تؤكـــد علـــى استمرارها من بلاد أوروبا إلى فلسطين و هي تعلم جيداً أن من أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع ثورة عام 1936م هي تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

أما ما يخص المجلس الاستشاري الذي تقترحه اللجنة فـــرأت بوجـــوب توســـيع المجلس الاستشاري إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب و اليهود فيه و إذا رفض أي الفريقين المشاركة به يظل المجلس على وضعه السابق .(48)

و في النهاية تقرر اللجنة أنه ليس من المحتمل أن يقبل العرب و اليهود لأول وهلة مشروع التقسيم بسبب المطالب المتضاربة للفريقين و خلصت اللجنة من خـــلال الخاتمـــة التي وضعتها في نهاية تقريرها إلى إظهار فوائد التقسيم للعرب و اليهود **و لخصت اللجنة تلك الفوائد االتى سيجنيها العرب من المشروع الذي تقترحه حسب وجهة نظرهـــا فـــى النقاط التالية**

أولاً :- ينال العرب من خلال هذا المشروع استقلالهم القومي و يصبح فـــي وســـعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب و رقيهم

ثانياً :- يزول نهائياً ما يساورهم من خوف من أن يكتسح اليهـود معظـم أراضـيهم و الاحتمال الذي يساورهم من خضوعهم في النهاية لليهود كما يعتقدون .

ثالثاً :- إن تغيير حدود الوطن القومي اليهودي تغييراً نهائياً ضمن حدود معينة -ومن ثم وضع انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمان عصبة الأمم- سوف يزيل كافة ما يساور البعض من مخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوماً تحت سيطرة اليهود

رابعاً :- ستتلقى الدولة العربية المقترحة إعانة مالية من الدولة اليهودية و ذلك مقابل مـا ستخسره تلك الدولة من أراض تملكها إضافة إلى منحة مالية ضخمة من الخزينـة البريطانية.(49)

أما عن فوائد مشروع التقسيم لليهود فرأت اللجنة أن هذا المشروع سيحقق للدولة اليهودية الفوائد التالية

أولاً :- يؤمن إنشاء الوطن القومي اليهودي و يباعد بينه و بين احتمال خضوعه في المستقبل للحكم العربي .

ثانياُ :- إن التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن الممنوح لهم في فلسـطين وطـنهم الخاص بهم و يمنحهم دولة يهودية ، و يصبح فيما بعد في إمكان هذه الدولـة أن تدخل ما تشاء من مهاجرين يهود إليها ، و بذلك يتحقق هدف الصهيونية العالميـة الرئيسي ، و هو إيجاد أمة يهودية قوية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها الأمـان والسيادة و يتخلصون في الوقت نفسه من عقدة الذنب و هو وصفهم بالأقلية .(50)

إذن تعترف اللجنة بأن مشروعها الذي تقترحه يعطي اليهود العديد من الفوائد على حساب الشعب الفلسطيني صاحب الأرض و هي لا تخفي كما رأينا ذلك و تطرحه بكل وضوح .

و اختتمت اللجنة تقريرها بالقول ، " إن مشروع التقسيم يعتبر من أفضل المشاريع التي وضعت لحل قضية فلسطين على أساس أنه يفسح المجال أمام العرب و اليهود معـاً في نيل نعمة الحياة في ظل السلام و لذلك يجب على الفـريقين اليهـودي و العربـي أن يضحوا في سبيل تحقيقه على أرض الواقع ".(51)

و في النهاية أستطيع القول أن المصالح البريطانية و اليهودية روعيت تماماً في هذا المشروع .

فقد أعلن " أورمسبي غور" -Orsmsby Core– أمام مجلس العموم البريطاني في 4 نوفمبر/تشرين ثانى/ 1937م، أن لجنة بيل استعانت بنصائح وإرشادات مستشاري المجلس والأسطول وسلاح الطيران في الناحية الاستراتيجية من توصياتها " .(52)

وأكدت صحيفة المقطم في 10 يوليو/1937م أن مشروع التقسيم لم يأت ارتجالاً، وإنما حملته اللجنة معها من لندن حينما جاءت ،ويؤكد هذا اعتراف وايزمن نفسه، بأن مشروع التقسيم عرض عليه في جلسة سرية في 8 يناير/1937م قبل إقراره من قبل اللجنة الملكية و الحكومة البريطانية.(53)

و في النهاية نرى أن مشروع التقسيم الذي اقترحته اللجنة ، كان البداية العملية لتعقيد مشكلة فلسطين تعقيداً لم يُسبق ،فقد هيأ هذا المشروع الرأي العام العالمي لقبول فكرة تقسيم فلسطين بين مالكيها العرب ،وبين القادمين من خارجها ،اليهود، وهو ينطوي علي تمزيق أجزاء فلسطين ، وعلى تجسيد الدولة اليهودية علي أرض فلسطين .

فقد جاء هذا الوليد المقترح كبيراً في حجمه ويتحكم في 325 ألفا من السكان العرب المستقرين في المنطقة المقترحة مهدا للدولة اليهودية ،في حين لا يقطنها سوى أقل من300 ألف يهودي تقريباً ،ومعني هذا هو إنشاء دولة يهودية غالبية سكانها عرب ،بل إن السكان العرب في منطقة عكا وطبريا وحيفا وصفد التي أدخلتها اللجنة في الدولة اليهودية ،يبلغون ثلاثة أضعاف سكانها اليهود ، ويملكون من الأراضي أربعة أضعاف ما يملكه اليهود.(54) ومن الأدلة البارزة علي تحيز اللجنة الصارخ للجانب اليهودي أن سبعة أثمان ما يملكه العرب من مزارع للبرتقال في فلسطين وقعت بكاملها في الدولة اليهودية ،وحاولت اللجنة معالجة هذا الوضع من خلال اقتراحها تبادلاً للسكان بين الدولة العربية والدولة اليهودية ويفيد هذا الاقتراح أن يجري التبادل بين 325,000عربي في الدولة اليهودية وبين 1,250 يهودي في الدولة العربية .(55)

عموماً وكما ذكرنا سابقاً ،لقد دخلت اللجنة في العديد من المغالطـــات القانونيـــة و التاريخية في مناقشاتها حول القضية الفلسطينية ،وفي اعتقادي أن هذه المغالطات كانت

المصدر : عصام سهميثن ، فلسطين الدولة ، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ط الأولى ، 1985 .

مقصودة من قبل اللجنة ،وذلك تحقيقاً للهدف الحقيقي الذي جاءت من أجله وهــو إنشــاء الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين.

المواقف المختلفة من مشروع اللجنة الملكية

أولا:- الموقف البريطاني من تقرير اللجنة الملكية

في اليوم الذي نشر فيه النص الرسمي لتقرير لجنة بيل ،قامت الحكومة البريطانية بإصدار بيان رسمي في 7 /يوليو/ 1937م ،أوضحت من خلاله موقفهــا مــن مشــروع التقسيم ، والذي جاء فيه " أنها توافق بصورة عامة على الأسانيد التي استندت إليها اللجنة والاستنتاجات التي توصلت لها ، وأنه بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامــات الدوليــة

المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم المتحدة وسائر المواثيق الدولية ،أن تتخذ التدابير الضرورية و الملائمة ،للحصول على حرية العمل في تنفيذ مشروع التقسيم ،ونأمل كل الأمل بأن يتيسر له نيل أكبر قسط من التأييد من الشعوب المختصة " .(56)

وفي 6 /يونيه/1937م ، بعثت الحكومة البريطانية إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة تطلب بحث تقرير اللجنة الملكية وإظهار السياسة البريطانية في لجنة الانتدابات الدائمة ،لتتمكن هذه العصبة من تقديم توصياتها إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة في اجتماعه المزمع في أيلول 1937م ،والذي ينتظر أن يخول الحكومة البريطانية سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع التقسيم .(57).

إذن أيدت بريطانيا مشروع تقسيم فلسطين ، وهو أمر غير مستغرب ،واعتقادي هي من عملت عليه وقامت بوضع معظم بنوده بالاشتراك مع أعضاء اللجنة ،والدليل على ذلك ،أنه لم يختلف في أي جزئية من جزئياته مع السياسة البريطانية المتبعة داخل فلسطين منذ احتلال بريطانيا لها حتى صدور التقرير.

ثانيا :- الموقف العربي من تقرير اللجنة الملكية

في 8 /يوليو/ 1937م ،أصدرت اللجنة العربية العليا بيانا للشعب ،جاء فيه " أن فلسطين لا تخص عرب فلسطين فحسب ،بل أن العالمين العربي والإسلامي لهم أحقية في هذه المنطقة ،ولما كانت تلك السياسة التي توصي بها اللجنة الملكية ،تناقض مطالب العرب وحقوقهم ،فاللجنة العربية ترى في هذا الموقف العصيب الذي تواجهه البلاد أن تبادر بالاتصال بالملوك العرب وزعمائهم والتشاور معهم وتناشدهم أن لا يأخذوا بالإغراءات وزخرف القول وأن يظلوا محافظين على عهدهم و ميثاقهم الوطني تجاه القضية الفلسطينية".(58)

وبالفعل ونتيجة لهذا الموقف الرافض ،قدمت إلى السلطات البريطانية العديد من عرائض الاحتجاج ترفض التقسيم من مختلف أنحاء فلسطين ،وكذلك من جميع الدول

العربية المجاورة مثل العراق،ومصر ،وسوريا ،ولبنان، والســعودية ، والأردن ،والــيمن ومعظم منطقة المغرب العربي ، فقد أجمعوا على رفض مشروع التقسيم، وكذلك بعــض الدول الإسلامية.(59) ولكن عندما أعلن الأمير عبد الله عن موافقته على المشــروع وأن ذلك يمثل الحل الأمثل فى تلك المرحلة ، وصف تقرير للمندوب السامى البريطــانى إلــى وزارة المستعمرات الأمير عبد الله بأنه "الصديق الوحيد " لمشروع التقسيم وعزا التقريــر ذلك الموقف للأمير عبدالله لأسباب شخصية،كذلك وصف تقرير آخر للمنــدوب الســامى البريطانى الوضع فى فلسطين بعد نشر التقرير ، " ان معارضة توصيات اللجنة الملكيــة المتعلقة بالتقسيم شبه اجماعية وهى تشتد يوماً بعد يوم وأن الأمير عبد الله هو الشــخص الوحيد الذى يؤيد بصراحة مشروع التقسيم وأن دعمه للمشروع ليس له وزن فى فلسطين وهو فى الحقيقة يشوه سمعته بشكل خطير"(60)

وتأكيداً لرفض مقترحات اللجنة اجتمع العرب من خلال مؤتمر عقد في ســوريا في منطقة بلدوان في 10/سبتمبر/1937م ، وتوصل العرب في هذا المؤتمر إلى العديد من القرارات ، **من أهمها:**

1- أن فلسطين جزء لا يتجزأ من أجزاء الوطن العربي.

2- رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها.

3- الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور.

4- تأييد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً ،وإصدار تشريع يمنع انتقــال الأرض مــن العرب إلى اليهود.

5-يعلن المؤتمر ،أن استمرار الصداقة بين الشعبين البريطاني والعربــي متوقــف علــى تحقيق المطالب السابقة ،وأن إصرار إنجلترا على سياستها في فلسطين يــرغم العــرب على اتخاذ اتجاهات جديدة.(61)

و من الممكن القول أن الرفض العربي لمشروع اللجنة جاء قوياً ، باستمرار الثورة داخل فلسطين ، سياسياً و عسكرياً بعد صدور تقرير اللجنة .

ثالثا:-الموقف اليهودي من تقرير اللجنة الملكية

الموقف اليهودي من توصيات لجنة بيل ، عبر عنه قادة الحركة الصهيونية الذين شاركوا في مؤتمر زيورخ الصهيوني العالمي ،الذي استمرت أعماله من الثالث من أغسطس 1937م حتى السادس عشر منه .(62)

وقد انطلقت القيادة الصهيونية عند تحديد موقفها من التقسيم من منطلقين هامين الأول:شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، ذلك أن مسألة السيادة ،وإقامة دولة يهودية في فلسطين ،هما العنصران الجوهريان في البناء الأيدلوجي الصهيوني ،ولذلك رحبت القيادة الصهيونية بالفرصة التي منحتها لها اللجنة الملكية ،بمنحها جزء كبيراً من أرض فلسطين لإقامة الدولة اليهودية عليها،و هو ما يمثل من وجهة نظر بعض أولئك القادة ،الخطوة الأولى في الطريق الصحيح نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية ،وثانيهما : أن التعاون مع بريطانيا يعتبر باصطلاح وايزمن حجر الأساس في السياسة الصهيونية . بمعنى أن الحركة الصهيونية ربطت مصيرها بالإمبريالية البريطانية .(63)

ومن الممكن القول أن أعضاء المؤتمر من الصهاينة قد انقسموا حول المشروع إلى قسمين ، قابلين ، ورافضين، أما القابلين ، فقد رأوا في هذا المشروع كما ذكرنا سالفا، أنه يمثل الخطوة الأولى للدولة التي طالما حلموا بها على أرض فلسطين ،وعلى رأسهم (حاييم وايزمن، وديفيد بن غوريون) ، أما الرافضين وعلى رأسهم (مناحم يوشكين، وفلاديمير جابوتنسكى) فقد عارضوا المشروع خاصة فيما يتعلق بمنطقة القدس التي خرجت من تحت السيطرة اليهودية ، حسب ما جاء في المشروع . و قالوا " لا دولة يهودية بدون صهيون ".

وفيما اعتقد أن هذا الخلاف بين زعماء الحركة الصهيونية ،هو خلاف مقصود ، الهدف منه تضليل العرب وبريطانيا حول قبولهم مشروع اللجنة. و بالرغم من ذلك

الانقسام المزعوم خرج أولئك الزعماء من المؤتمر بخطة جديدة قــاموا بعرضـــها علـــى الحكومة البريطانية ، **أهم ما جاء فيها بخصوص مشروع اللجنة :**

-إن الحركة الصهيونية لن تتنازل عن القدس كعاصمة للدولة اليهودية.

-بدون مدينة القدس لن يكون هناك فرصة لأن يؤيد اليهود فكرة التقسيم.

-ينبغي الفصل بين الأماكن المقدسة في شرق المدينة ،وبين الجزء الغربي من المدينة ،هذا الفصل ينبغي أن يكون إقليميا والأهم من ذلك مبدئيا.

-يجب أن يكون هناك إشراف دولي بريطاني على شرقي المدينة وليس إشرافاً عربياً .

-إن سكان القدس من اليهود أيا كانوا سيكونون مواطني الدولة اليهودية .(64)

ومفاد ما سبق أن الحركة الصهيونية قد وافقت على خطة تقسيم فلســطين ، مــع محاولة طرح مشاريع معدلة لمشروع اللجنة ، لهذا خلصوا من المــؤتمر ،علــى أســاس الدخول مع بريطانيا في مفاوضات لمحاولة تعديل بعض ما جاء في خطة بيل ،وأعطــوا الصلاحية في ذلك إلى رئيس المنظمة الصهيونية، وأعاد المؤتمر انتخاب معظم الأعضاء السابقين المؤيدين لفكرة تقسيم فلسطين(65).

الحقيقة أن الموقف الصهيوني من مشروع لجنة بيل ،شــابه بعــض الغمــوض المتعمد ، خاصة في مثل هذه الحالات ، ففي قرارة أنفسهم يؤيدون ذلك المشــروع الــذي منحهم لأول مرة دولة معترفاً بها على أرض فلسطين ، وفي الوقت نفسه يعترضون على أن هذه الدولة لا تشمل مدينة القدس ،الغالية عليهم وعلى تاريخهم و هذا بالطبع منــاورة سياسية لحفظ أطماعهم الخاصة في هذه المدينة في المستقبل .

بالرغم من الرفض العربي لمشروع اللجنة ، قامت بريطانيا بالعمل على ، تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع ، عن طريق ، تشكيل لجنة فنية بريطانية ، أطلق عليهــا اسم " لجنة وودهيد الفنية "-Wood Head -مهمتها العمل على وضع مشــروع تقســيم فلسطين كما جاء في توصيات اللجنة الملكية ، موضع التنفيذ .

الخاتمة

نستطيع القول أن السياسة البريطانية تجاه فلسطين والشعب الفلسطيني في المرحلة التي امتدت منذ عام 1917م حتى عام 1936م وهو التاريخ الذي وقعت فيه الثورة الفلسطينية، كانت سياسة متحيزة جدًا للطرف اليهودي على حساب الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه ، هذه السياسة التي أدت في النهاية إلى قيام العديد من الثورات ، والتي عملت بريطانيا على إخمادها بالقوة العسكرية دائما ، ولكنها في الوقت نفسه عمدت إلى اتباع سياسة مخادعة للشعب الفلسطيني عن طريق إرسال العديد من لجان التحقيق البريطانية ، للعمل على مساعدتها في وقف هذه الثورات فقط ، وليس العمل على إيجاد حلول مناسبة للقضية الفلسطينية ، وكما أوضحنا إن لجنة بيل الملكية كانت إحدى هذه اللجان وأهمها ، نظرا لقيام تلك اللجنة بدراسة المشكلة الفلسطينية من كل الجوانب، ومحاولتها التوصل إلى حلول مناسبة لارضاء جميع الأطراف وعلى رأسهم الطرف البريطاني ، واليهودي ، وبالفعل قامت هذه اللجنة بوضع أول مشروع رسمي لحل القضية الفلسطينية ، والذي اعتمد كثيراً على السياسة البريطانية ومصالحها في هذه المنطقة ، ألا وهو مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين ، الأولى عربية والثانية يهودية ، هذا المشروع الذي مثل ضربة قاسمة لطموحات العرب في تحقيق استقلالهم وسيادتهم على أرضهم كما كانت تعدهم بريطانيا في السابق ، كذلك أعطى أرضاً لأناس لا يستحقونها ولا يملكونها ، ألا وهم اليهود الذين هم في رأيي أكثر الرابحين من هذا المشروع فهم يحلموا بأكثر مما أعطتهم اللجنة الملكية في تلك المرحلة في أي حال من الأحوال .

لهذا أؤكد أن اللجنة الملكية كانت من أهم اللجان التي عملت على تدعيم السياسة البريطانية المتحيزة للجانب اليهودي .إلا أنه بفضل الترابط الوطني العربي الفلسطيني وكل مؤسساته فشل هذا المشروع المتحيز فى هذه المرحلة ، ويمكن القول أن ذلك المشروع لم

يفشل تماماً والدليل على ذلك ، أن هيئة الأمم المتحدة قد أخذت به عندما أوصـــت بتقســيم فلسطين عام 1947م وهى التوصية التى حملت رقم 2/181.

أمام هذا الرفض لم تستطع بريطانيا العمل على تطبيق المشروع على أرض الواقع علـــى العكس من ذلك فقد تراجعت بريطانيا تراجعاً تكتيكياً في النهاية عن تطبيق هذا المشـــروع مبررة ذلك بالصعوبات التي واكبت تطبيق هذا المشروع فعلياً على أرض فلسطين .

من ناحية أخرى من الممكن القول ، أن ما جاءت به اللجنة الملكية ، خاصة فيما يتعلق بتقسيم فلسطين . يعتبر أساً حقيقياً لما يطرح اليوم ، من مشاريع أمريكية ، أوروبية ، لحل القضية الفلسطينية ، و لكن باختلاف بسيط ، يتعلق ببعض الظروف السياســية ، و الجغرافية التي نشأت بعد عام 1967م و احتلال إسرائيل ، لمعظم الأراضي الفلسطينية ، و أن ما يطرح اليوم ، من مشاريع ، سيطبق على حوالي 20% من أراضي فلسطين ، أو بمعنى آخر ، الأراضي التي احتلت عام 1967م (الضفة الغربية و قطاع غزة) .

بعد العرض السابق يمكن الوصول للنتائج التالية

أولاً:- يعتبر مشروع لجنة بيل الملكية البداية العملية لتعقيد القضـــية الفلســـطينية تعقيـــداً خطيراً، فقد هيأ ذلك المشروع الرأى العام العالمى لقبول فكرة تقسيم فلسطين.

ثانياً:- أكد المشروع على المصالح الصهيونية المعلنة والمتمثلة فى منحهم وطنـــاً علـــى أرض فلسطين ومن ثم تمزيق جسد فلسطين الموحد .

ثالثاً:- أكد ذلك المشروع على مدى تحيز بريطانيا للصهاينة ، ومـــدى تعمـــق الحكومـــة البريطانية فى المحافظة على مصالحهم داخل فلسطين ، وذلك علـــى حســـاب أصـــحابها الحقيقيين العرب.

رابعاً:- أغفل المشروع –وعن قصد- الحقوق والمظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعرب، فى حين اهتم كثيراً بمزاعم الحركة الصهيونية وأحقيتها فى أرض فلسطين .

خامساً:- أظهر المشروع اهتماماً عميقاً بالمصالح البريطانية الاستعمارية فى المنطقة ، وذلك من خلال الاحتفاظ بالعديد من المناطق الفلسطينية الهامة تحت سيطرتها ، مثل مدينة القدس والمناطق المحيطة بها .

سادساً :- أظهر المشروع تحيزاً واضحاً فى موضوع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، فقد أكد على أن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين هى الضامن الوحيد لإقامة الوطن القومى الصهيونى ، وأن الهجرة كانت العامل الأكبر والرئيسى الذي أوصل الوطن القومى اليهودى الى حالتة الحاضرة من التوسع، وأن حكومة الانتداب البريطانى قامت بتنفيذ كل ما يلزم لتسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين .

سابعاً:- وجه المشروع انتقاداً واضحاً لسياسة الانتداب البريطانى ، ولصك الانتداب نفسه، وذكرت فى هذا الصدد أن صك الانتداب كان معطلاً وأن السياسة التى اتبعت فى تنفيذه كانت فاشلة .

ثامناً:- وجهت اللجنة انتقاداً واضحاً لسياسة الحكومة البريطانية تجاه الاراضى ، وطلبت اللجنة بوجوب تعديل دستور فلسطين وتعديل صك الانتداب لمنع انتقال الاراضى الى اليهود فى أية منطقة معينة ، حتى يمكن تنفيذ التعهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم واتخاذ أقصى مايمكن لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب.

الهوامش

اللورد بيل ، رئيساً للجنة ، سيرهوراس رامبول ، نائباً للرئيس ، موريس كارتر ، متخصص في شؤون الأراضي ، هارولد موريس ، متخصص في شؤون العمل والعمال، لوري هاموند–عضواً ، ريجينالد كوبلاند – عضواً ، مستر مارتن – سكرتير اللجنة .

1) Palestin: Royal Commission Report, Presented by The Secretary of state for the colonis to parliament by command of his Myiesty, July-1937, Cmd-5479,P110 .

2) مهدي عبد الهادي – المسألة الفلسطينية– و مشاريع الحلول السياسية ، 1934–1974، المكتبة العصرية ، بيروت بدون سنة نشر ، ص66،67 .

3) المرجع السابق – ص38 .

- الأمم المتحدة – منشأ القضية الفلسطينية و تطورها – 1917–1988– أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – و تحت إرشادها – نيويورك ، 1990 ، ص 63 .
- محمد توفيق جانا –الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين ، دمشق ، 1937، ص357–368 .

4) د.حسن صبري الخولي –سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين– دار المعارف ، القاهرة ، المجلد الأول ، ص606 .

5) مهدي عبد الهادي – مرجع سابق ، ص67 .

6) Royal Commission Report, Cmd-5479,P.14.

7) Ibid,P-24.

8) Ibid,P-104.

9) Ibid,P-124.

10) Ibid,P-124.

11) واصف عبوش –فلسطين قبل الضياع– قراءة جديدة في المصـــادر البريطانيـــة – ترجمة علي الجرباوي ، رياض الريس للكتب و النشر ، لندن ، 1985، ص190– 191 .

12) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز سنة 1937– الكتاب الأبيض 5479 القدس ،(النص العربي للتقرير) ،ص171 .

13) Royal CommissionReport, Cmd5479,P.130.

14) Ibid-132.

15) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (النص العربي للتقرير) ، ص182 .

16) د.حسن صبري الخولي – مرجع سابق ،ص626 .

17) Palestine, Covernment, Palestine:Report on Immiqration Land, settlement and Development –Cmd.-p.39

18) نفسه ، ص، 507 ، 627.

19) نفسه ، ص،511 ، 629.

20) نفسه ، ص، 512، 629 .

21) نفسه ، ص630 .

* المجلس الاستشارى ، هو مجلس يضم ضمن عضويته العديد من العرب واليهود من سكان فلسطين ، مهمتة تتركز حول وضع القوانيين والتشـــريعات الخاصـــة بســـكان الولتين، وتحديد طبيعة العلاقات بين الولتين وبين الحكومة البريطانية ، وهو مجلس لا يختلف كثيراً عن المجلس السابق والذى كان موجً فى السابق (المجلـــس التشـــريعى)، والذى لم يوافق العرب على الانضمام له.

22) نفسه ، ص487 ، 488 .

23) Royal Commission Report, Cmd-OP-Cit-P-373.

24) Ibid-P-373.

25) Ibid-P-374.

26) Ibid-P-380.

27) Ibid-P-380.
28) Ibid-P-381.
29) Ibid-P-381.
30) Ibid-P-382.
31) Ibid-P-382.
32) Ibid-P-383.
33) تقرير اللجنة الملكية (النص العربي) ، مرجع سابق ،ص 500 .
34) نفسه ،ص 507 .
35) نفسه ، ص 507 .
36) د.حسن صبري الخولي ، مرجع سابق ، ص 643 .
37) تقرير اللجنة الملكية (النص العربي) مرجع سابق ، ص 501 .
38) نفسه ، ص 501 .
39) نفسه ، ص 502 .
40) نفسه ، ص 503 .
41) نفسه ، ص 502 .
42) نفسه ، ص 503 .
43) نفسه ، ص 504 .
44) نفسه ، ص 512 .
45) نفسه ، ص 512 .
46) نفسه ، ص 515 .
47) نفسه ، ص 515 .
48) نفسه ، ص 516 .
49) جورج أنطونيوس – يقظة العرب – تعريب ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ، بيروت ، 1969 ، ص526 .

50) د.كامل محمود خلة – فلسطين و الانتداب البريطاني ، 1922–1939– المنشـــأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلام ، طرابلس ، الطبعة الثانية ، ص685،684 .

51) د.نجيب صدقة – قضية فلسطين ، بيروت ، 1946 ، ص206 .

52) أكرم زعيتر – القضية الفلسطينية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1955 ، ص 114 .

53) جامعة الدول العربية – الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الاولى ، 1915–1946، القاهرة ، 1957،ص239 .

54) Great Britain And Palestine –1915-1945- Hyperion Press, INC.west Port-Connecticut London And New York –1976-P-87.

55) سليمان بشير – خزانة الوثائق الفلسطينية ، المجموعة الاولى ، 1918–1948 ، ص215–224 .

56) مهدي عبد الهادي – المسألة الفلسطينية و مشاريع التسوية ، مرجع ســـابق ، ص 46 .

57) نفس المرجع ص ، 46 ، 47 . وانظر
H-Eugene Bovis. The Jerusalem Question- 1917-1968- Hoover Instituation Press Stanford University Stanford Califoruia –1971-P27.

58)– بيان نويهض الحوت – القيادات و المؤسسات السياسية فـــي فلســـطين ،1917–1918م ، للطبعة الثانية ، دار الهدى ، بيروت ،1986، ص 367 .

59) د.كامل محمود خلة – فلسطين و الانتداب البريطاني ، مرجع سابق ، ص 690 .

60) Teleqram from the Hiqh Commissioner for Palestine the Secrtary of State for the Colonies, 15th july 1937,in :co 733/352.

61) Bethell-Nicholas, "The Palestine Triangle " The Trinity Press-Worcaster and london –1949-P-27.

62) موطي غولان – السياسة الصهيونية تجاه القدس – 1937–1949 ، ترجمة جواد سليمان الجعبري ، وزارة الإعلام ، منشورات القدس ، الطبعــة الأولـــى ، 1996 ، ص32.

H-Eygen-Bovis-op-cit-29(63

64) موطى غولان، مرجع سابق،ص،32.

65) نفسه، ص، 33.